

الوعد الكاذب في "الإندماج" العمل و فرصه في اللجوء

"يسار القرن الواحد والعشرين يجب أن يسعى لمكافحة مركزية العمل في الحياة المعاصرة. الخيار حاليا بين تمجيد العمل و الطبقة العاملة أو العمل على إلغائهما تماما.. بالطبع الخيار الأخير هو الأفضل للقيام به"

(Nick Srnicek and Alex Williams, extracts from Inventing the Future: Postcapitalism and a World Without Work)

مقدمة عند النشر،

نحن نود من خلال هذا النص تقديم توعية فيما يتعلق بظروف العمل والمعيشة الصعبة لطالبي اللجوء على أساس موضوعي. النقد المقدم لقضية "العمل" في القرن الواحد والعشرين و المنطلق من القيم الماركسية للسياسة العضوية الما بعد كولونيالية و التمييز الجنسي المتبعة من قبل الحكومة هنا.

بالنسبة لنا النص يتمحور حول النقض الداخلي و الخارجي لحزمة قوانين الاندماج الجديدة وكشف السياسة التي وضعت مثل هكذا قوانين. الهدف هو توعية المتضررين من هذه القوانين و بالأخص حول خلفية اعمال الواحد يورو و بدأ نقاش مشترك مفتوح حول كيفية التنظيم لمقاومة مثل هكذا قوانين. هذا النضال المشترك يجب أن يشير إلى الاجراءات الاستغلالية العامة والوبال النيوليبرالي على حد سواء لكي لا ينغزل و يتحول في النهاية الى مجرد صفحات نظرية. نحن مدركون للهوة المليئة بالتناقضات بين النقد الجذوري والممارسة العملية ولكن في هذا الوضع من الخطأ الجلوس دون القيام بأي شيء حيال هذا الاستغلال الفاضح.

بالإضافة لذلك نرغب بالإشارة لنص من قبل اليسار الديمقراطي القاعدي في غوتينغن:

https://sozialgeschichteonline.files.wordpress.com/2017/03/sgo_20_2017_basisdemokratische-linke_integrationsgesetz.pdf

النص يقدم لمحة شاملة وتحليل لمجموع قوانين الاندماج ويركز على إجراءات دمج اللاجئين. وفي هذا السياق تكمل النصوص بعضها البعض حيث أننا نركز أيضا في نصنا على أعمال الواحد يورو. بالنسبة للفرق بين أعمال الواحد يورو وإجراءات دمج اللاجئين يمكن الرجوع للهامش السفلي المرفق برقم في النص.

مقدمة:

منذ إطلاق حزمة قوانين الاندماج الجديدة في 7 يولي 2016 أصبح طالبو اللجوء مجبرين بالقيام بما يسمى بأعمال اللجوء¹. مفهوم هذا العمل قريب لمفهوم عمل الواحد يورو في الهارتز 4. بالأساس تم تطبيق هذا العمل للعاطلين عن العمل بحيث يتم إعادة دمجهم تدريجيا بسوق العمل بشكل أفضل من خلال اجندة 2010. بهذه الحجة الاقتصادية تمت شرعنة الحقيقة بأن يكون الناس مستعدين بالتضحية بطاقة عملهم مقابل يورو بالساعة الواحدة. في نظرة صغيرة على "قانون الاندماج" المقر في السابع والثامن من يوليو أصبحت هذه الاجراءات "الاندماجية" في سوق العمل رسمية. الهدف المنتظر تحقيقه من هذا القانون للاجئين هو إتاحة 100 ألف فرصة عمل.

في ساكسونيا تمتد فترة هذه الاجراءات في الوقت الحاضر ستة أشهر. مدة العمل الشهري مئة ساعة و لأجل ذلك تم احتساب 80 سنت لكل ساعة عمل انطلاقا من الاول من سبتمبر عام 2016. في نهاية الشهر يتم صرف 80 يورو بأحسن الحالات بعد تقديم ورقة مسجل عليها عدد ساعات العمل.

"العمل, من أجل الاندماج في المجتمع " طبعا تبدو هذه الجملة من وجهة نظر مجتمع عمالي مربحة – ولكن في الواقع الأمر مختلف تماما. حسب القانون و بمقاربة مع أمثلة من الواقع كافية كي تظهر لنا ان الوعد باندماج العديد من اللاجئين بفترة قصيرة في سوق العمل الألماني كله كذب و كيف أوضحت كلمة "اندماج" ستارا لإقصاء هيكل و كيف أن طرق العمل النيوليبرالية أحضرت معها أنماط جديدة من الفقر.

الفرق العلمي بين الاثنين هو المجموعة المقصودة حيث أن أعمال اللجوء تستهدف كل (FIM) بجانب أعمال اللجوء يوجد أيضا إجراءات دمج اللاجئين¹ المستلمين للمساعدات الاجتماعية حسب قانون اللجوء وأيضا اللاجئين المرفوضة طلبات لجوئهم. اجراءت دمج اللاجئين تعنى باللاجئين خلال عملية لجوئهم فقط. بكلمات أخرى أعمال اللجوء هي عبارة عن نمط عمل قسري و الذي حتى بعد رفض طلب اللجوء يبقى ساريا. المصدر

(1) نمط عمل " الواحد يورو" لم ينجح

بالرغم من أن أجندة (قوانين العمل) 2010 اثبتت و لوقت طويل بأنها ضامن لحالة عدم الاستقرار والفقر والاستغلال تم اعادة استخدامها مع اللاجئين — وحتى كإجراء مع أجل الاندماج —. منذ ان تمت صياغة المشاريع "الإصلاحية" النيوليبرالية من أجل سوق العمل والنظام الاجتماعي، أصدرت و بنفس الوقت أعمال-الواحد-يورو من أجل العاطلين عن العمل. في غالب الأحيان لا تؤدي هذه الأعمال الى توظيف فعلي في النهاية و بهذه النتيجة اعترفت وكالة العمل الألمانية في تقرير الاندماج من العام 2014، والذي يتحدث بشكل صريح عن "النسب الضئيلة للاندماج من فرص العمل المقدمة". التقرير يكشف أيضا — خلافا للرأي العام — بان الاندماج في سوق العمل بشكل سريع هو ليس الهدف الرئيسي لهذه الاجراءات. بدلا من ذلك يكون الهدف من فرص العمل [...] هو (إعادة) تصنيع والحفاظ على صلاحية التوظيف للأشخاص من سوق العمل. الوعد بالاندماج في سوق العمل لا يستطيع حمل هذه الاجراءات ولا يبدو أنه من المراد الوفاء بهذا الوعد. بالرغم من التموضع الغير واضح لعمالة الواحد يورو جوب بين "فرص العمل" و"سوق العمل"، تم إدراجهم حتى اليوم في معدلات البطالة — بالطبع كعاملين! — من خلال ذلك يمكن تفسير المعدلات المنخفضة للبطالة التي بالحقيقة هي مبنية على معدل توظيف متصاعد و لكن لم تدخل في نتائج اجندة ال 2010: نمو مربع لقطاع الأجور المنخفضة وأعمال "الوظائف المؤقتة"، وارتفاع ثابت لمعدل العاطلين عن العمل و الفقر من الناس تحت الهارتز 4 (المساعدات الاجتماعية). لطالما كانت اجراءات أجندة 2010 وأعمال الواحد يورو فاشلة ومهينة للكرامة الإنسانية و اليوم من جديد يتم إعادة توظيفها كامل واعد لتحقيق الاندماج.

(2) اندماج طويل الأمد في سوق العمل لا يمكن ان يتوافق مع سياسة اللجوء الحالية

الوعد بما يسمى "الاندماج"، الذي يلزم بعمل الواحد يورو، يعكس في سياق سياسة اللجوء الأوروبية الصارمة تناقضا كبيرا. قسم كبير من اللاجئين العاملين تحت نظام الواحد يورو ليس لديهم فرصة كبيرة في حق اللجوء او الاقامة طويلة الأمد. حوالي ثلث اللاجئين تم رفض طلبات لجوئهم في عام 2015 بالإضافة لذلك 17% من الذين رفضت طلباتهم لحوزتهم على بصمات في دول أخرى (معاهدة دبلن). في نفس الوقت المزيد من البلدان توضع على لائحة "البلدان آمنة المنشأ". أيضا التدريب المهني او المدرسي القليل، اي الأسباب التي تدعم بشكل او باخر الحجة بما يتعلق بآلية استخدام اللاجئين، يمكن استخدامها كأسباب لرفض طلبات اللجوء. هنا اذا يكون خلق المزيد من "البلدان الآمنة المنشأ" ببساطة هو الستار الشرعي لترحيل المزيد

من الناس، و الذين من ظهور بيغيدا "وطنيون أوروبيون ضد أسلمة أوروبا" يتم وصفهم بأنهم "لاجئون اقتصاديون". بسبب الفرص القليلة في اللجوء تكون الفرصة في الحصول على عمل ثابت او الوصول الى "الاندماج" في كثير من الاحيان غير متوفر لممارسي أعمال الواحد يورو خلال قيامهم بهذا العمل.

(3) 80 سنت عوضا عن 1,05 يورو

في أعمال الواحد يورو لا يوجد اي راتب وإنما "بدل نفقة" و الذي يتراوح بين 1.05 يورو وفي حالات خاصة حتى ال 2 يورو. الناس الذين لم يأخذوا قرارا في قضية لجوئهم يتقاضون فقط 80 سنت. السبب لذلك، بأن الناس و حسب جنسياتهم و طبيعة إقاماتهم هنا يتقاضون أقل وهذا هو مشروع القانون بحد ذاته. المشروع ينص على ان فرص العمل و في غالب الأحيان يجب ان تؤدي الى التحريك و الحفاظ على مراكز ايواء اللاجئين. عدة العمل المطلوبة على سبيل المثال ملابس العمل والأجهزة يجب ان تؤمن من قبل أصحاب العمل ولكن بطاقات المواصلات لا يتم دفعها. في المقابل كانت الجهات الرسمية قد أعلنت بأن 75% من أماكن العمل يجب أن تتواجد خارج مراكز إيواء اللاجئين. في هذه الحالات يمكن للتخفيضات من "بدل النفقة" ان تخلق رد فعل عكسي وأن تشترط على دراسة فردية لكل حالة تريد العمل تحت الواحد يورو خارج إطار سكن اللاجئين. مئة الف فرصة عمل سوف يجلبون معهم 75 الف حالة دراسة فردية من قبل الجهات المختصة، كلفة بيروقراطية عالية تبدو صعبة الإنجاز و التي تشترط أيضا المبادرة الذاتية من اللاجئين أنفسهم. المضي بخطوة كهذه تبدو للكثيرين من اللاجئين غير واقعية. بجانب المعرفة القليلة بحقوقهم يكون مجال عملهم من خلال الخوف من المخاطر المحتملة على الإقامة وأيضا من تأثير العنصرية على المجتمع محصور جدا واي فكرة بالرفض لهكذا أعمال سيعتبر تطاولا او تكبرا! نحن أيضا لا نتوقع بأن فرص عمل الواحد يورو مهمة بزيادة "بدل النفقة".

(4) عمل الواحد يورو هو ليس بعمل حسب التعريف التقليدي للعمل

بحسب القوانين فإن إجراءات "الاندماج" لا تتعلق ب " العمل الحقيقي". سيتم تصنيف عمل الواحد يورو كأعمال إضافية أي فقط الأعمال المتاحة او المتوفرة. بحسب القانون و على أساس متطلبات سوق العمل ستكون وظائف الواحد يورو مؤمنة بحيث لا تتضارب و سوق العمل الألماني، لذلك يجب ان تكون هذه الأعمال بهذا الشكل بحيث لا تكون كأعمال نظامية و ألا يكون لها انتاجية اقتصادية و كي لا يسلب العامل اللاجئ المندمج فرصة العمل من الساكن الأصلي الألماني.

التصنيف المكتوب في القانون لأعمال الواحد يورو بأنه ليس بعمل و إنما أعمال طبقة ثانية، يعطي (اللا)عمال الجديدين صفة الطبقة الثانية. فيما إذا كانت هذه الصفة بحسب نواة سوق العمل و غياب المنفعة الاقتصادية قابلة لأن تحمي من الاستغلال

الاقتصادي, تبقى مثيرة للتساؤل. كيف بالضبط ستكون هذه الصفة ضامنة عندما تبدأ المصلحة الاقتصادية وسوق العمل؟ كيف سيكون الوضع عندما تكون نظافة وترتيب سكن اللاجئين والأراضي الحكومية مسؤولية اللاجئين أنفسهم و ليس المسؤولين المدفوع لهم؟ كيف ستتم مناقشة فرص العمل للاجئين فيما يتعلق بالنظافة وأعمال الغابة عندما يأخذون فرص العمل هذه من العمال الذين يتقاضون من أجلها كحد أدنى 8,5 يورو؟ وكيف ستستفيد الولاية من خلق هكذا فرص عمل؟

(5) الاستغلال سيصبح مشرعا بالقانون

منذ دخول قانون الاندماج حيز التنفيذ لم يتعلق الأمر عند أعمال الواحد يورو فقط بالعمل الطوعي. على العكس تماما فالقادرون على العمل أصبحوا ملزمين بأخذ فرص العمل المتاحة وتعريف القادر على العمل هو الكل ما عدا الذين هم في سن المدرسة. العمل الذي كان من المفروض ان يكون لعدد محدود من اللاجئين من أجل إقامة أطول في البلد وتأمين عمل أفضل لهم أصبح استغلال ممنهج للناس الذين يأملون في الحصول على حق اللجوء هنا والذين يقدمون طاقة عملهم كاملة من أجل 80 سنت في الساعة ولم يقتصر الأمر على ذلك بل أن هذا الاستغلال أصبح جزءا من القانون. عند الامتناع عن مزاوله عمل الواحد يورو فإن المساعدات الاجتماعية يتم تقليصها من خلال المؤسسة الاجتماعية التي هي بالأساس مسؤولة عن أعمال الواحد يورو. في دريسدن تم تطبيق مثل هكذا عقوبات كما صرحت مؤسسة النصح للاجئين Ausländerrats Dresden e.V. أيضا طالبوا لجوء آخرون أخبرونا بانهم تعرضوا لنفس العقوبات. بأغلب الحالات لا يعرف اللاجئين لماذا تعرضوا لهكذا عقوبات.

(6) عزل اندماحي - اندماج معزول

تحت عباءة "الاندماج", الممارسات باستخدام العمل كوسيلة لاستغلال اللاجئين تتفاقم في سياق القوانين الجديدة المتعلقة بالاندماج. تحت التهديد بالإجراءات القسرية سيتم حشد اللاجئين بشكل ممنهج في أعمال معينة بدون الاخذ بعين الاعتبار إقامتهم والعمل الكريم و كل ما يتم تداوله تحت مصطلح الاندماج. على وجه الخصوص هكذا أساليب حكومية في بلد مثل ألمانيا, البلد الذي يوصف من القرن العشرين كبلد ذو مجتمع عمالي تعد حساسة جدا. العمل هنا لا يمارس من أجل الحصول على منفعة مادية بل ينتمي الى مجموعة متطلبات "غريبة" تُفرض على الشخص من أجل أن يصبح جزءا من المجتمع. في هذا السياق تكون استراتيجية جذب اللاجئ لهكذا عمل غير معترف به في سوق العمل مشينة و خائنة للقيم الإنسانية. عند المحاولة بالاندماج في ألمانيا من خلال العمل, لن يتم فقط استغلال اللاجئين بل سيتم تحجيمهم أيضا مرتين في طبقة اجتماعية واقتصادية ثانية. الأولى من العمال العاديين والثانية من عمال الواحد يورو الألمان أو اللاجئين أصحاب الإقامات و المسجلين في الجوب سنتر. هم يعملون من أجل الهروب من الإقصاء

ولكن لا يستطيعون بذلك أن يندمجوا والبقاء في هكذا وضع مهمش بنفس الوقت. هذا ما يحدث بالرغم من أنهم مستعدين تماما للقيام بما طلبت به الحكومة الألمانية ألا وهو التضحية بقدرات عملهم بأقل الأجور.

في نظرة أكثر دقة على قانون الاندماج الجديد نجد بأن عمل الواحد يوروليس باندماج سريع في سوق العمل ولا حتى في المجتمع. تناقض قانوني و مضموني يترك الكثير للشك، فيما إذا حقا كان "الاندماج" مقرر للاجئين او منصوفا عليه من خلال هكذا إجراءات. بالرغم من ذلك مازال المكتب الاتحادي للعمل مؤمنا بخلق 100 ألف فرصة عمل بهدف الدمج في سوق العمل. هذا يشير، بأن قانون الاندماج المتعلق بالناس الذين قدموا إلينا يقبل بهكذا عروض من اجل الاندماج السريع. الحقيقة بأن "الاندماج السريع في سوق العمل" غير ممكن قانونيا ومريب و سياسيا غير مرغوب به ولكن هذه الحقيقة لا تهم أحدا في العلن. وجود مساحات جديدة لهكذا أساليب إستغلاية يظهر مثلا من العام 2016 : عمالا و عاملات من مراكز اللجوء قاموا بتقديم وظائف غير شرعية و تحت ظروف سيئة و طالبوا على أساس هذه الأعمال بالمزيد من المال.

في ضوء المساعدات القليلة والغير قابلة للمقارنة التي يتلقاها الناس في عملية اللجوء تكون الجاهزية لقبول فرص العمل غير مستغربة. الحقيقة بأن فرص عمل إضافية قد تم تأمينها في ظروف استغلاية يمكن رؤيتها في مثال قريب حيث أن الموظفين المسؤولين عن طالبي اللجوء قد أصدروا أعمالا تحت أسوأ الظروف وتحت طائلة العقوبة في حال الامتناع عن تأديتها.

سلوك الدولة الألمانية في قبول علاقات استغلاية بين طالبي اللجوء في سياق ما يسمى إجراءات الاندماج لها تقارب واضح مع القوانين الجديدة في ايديولوجيتها. من خلال ذلك يمكن القول بأن التطبيق المفاجئ لهكذا قوانين ما هو إلا رد فعل على نجاح الحزب اليميني الشعبوي " البديل من أجل ألمانيا" والعودة القوية لليمين في المجتمع. في المفهوم " من يريد اللجوء عليه العمل – تحت أي ثمن" يظهر هذا الاتجاه جليا في الحياة السياسية البرلمانية وأيضا في أجزاء أخرى من المجتمع من أجل تقزيم دور طالبي اللجوء في طبقة ثانية ومن ثم مناقشة وضع إقاماتهم على هذا الأساس.

بدل من إعطائهم مساحة سياسية للنشاط, يتم حرمانهم من خلال هكذا إجراءات "قوانين الاندماج" من أبسط حقوقهم في الحياة. من خلال الاهتمام فقط بقدراتهم الجسدية يتم قمع أبسط احتمالية لتحررهم.

ولذلك تظهر كل محاولات ما يسمى بالاندماج كما لو أنها تدور في فلك من الفراغ. بالإضافة لذلك يطرح نفسه السؤال القائل, ما هو حقا "الاندماج" بالنسبة للحكومة الألمانية و للمجتمع من خلال هكذا قوانين.

7) هل أعمال الواحد يورو متوافقة و الدستور؟ أول فرصة للمقاومة

بجانب النقد السياسي تفرض نفسها الأسئلة حول الشرعية الدستورية لمثل هكذا قوانين وتأثيرها على الدستور. قبل وقت ليس بعيد قُدمت شكاوى دستورية جديدة ضد العقوبات (تقليص المساعدات) الممارسة على الناس تحت الهارتز 4 (العاطلون عن العمل او الذين يتلقون مساعدات من الجوب سنتر). فشلت أول محاولة لذلك في شهر أغسطس 2016 لأسباب شكلية محضة. الهدف هو كالتالي، إلغاء العقوبات اللادستورية من خلال قرار من المحكمة الدستورية العليا. هنا يكون السؤال فيما إذا الأمر ممكنا أيضا بالنسبة للعقوبات المطبقة ضد الناس تحت قوانين اللجوء. المساعدات المقدمة للاجئين بالمقارنة مع مساعدات الهارتز 4 هي بالطبع أقل. رئيس المحكمة الدستورية فريديناند كيرشهوف يصف الأمر بال "الاختلاف اللافت للنظر". و على سبيل المثال في قرار المحكمة الدستورية العليا في 18 تموز 2012 "اعتبارات سياسة الهجرة في خفض المساعدات لطالبي اللجوء و اللاجئين، لتجنب المزيد من الهجرة من خلال مقارنات دولية بخصوص مساعدات اللاجئين لا يمكن تشريعها إذا لم تؤمن المساعدات الحد الأدنى من الوجودية الثقافية و الاجتماعية و النفسية". لأن في الدستور و في المادة الأولى "كرامة الإنسان مضمونة و غير قابلة للنقاش في سياسة الهجرة". عندما يتم تقليص المساعدات في حال الامتناع عن تادية عمل الواحد يورو تحت خط الكرامة الإنسانية، إذا فإن القانون مخالف للدستور. أيضا التقليلات المحتملة الأخرى للمساعدات هي موضع نقد دستوري. هذه المساعدات تتضمن كل سبل "تأمين إمكانية الدخول في العلاقات الإنسانية و ضمان حد أدنى من المشاركة في الحياة الاجتماعية و السياسية لأن الإنسان كشخص موجود بالضرورة ضمن شبكة علاقات اجتماعية". وتستند المخاوف على انتهاك مثل هكذا تقليصات للمادتين 1 (كرامة الإنسان) و 20 (دولة الرفاه). حول السؤال الدستوري يكون من المهم في هذه المرحلة التوصل لإمكانية توحيد النضال بين طالبي اللجوء والناس تحت حزمة قوانين الهارتز 4.